متى نحتاج الصحة الإنجابية؟

د. فهد محمود الصبري

أن الصحة الإنجابية ليست مجرد شاغل من شواغل المرأة خلال ما يسمى بسنوات الإنجاب(15-45 سنة) بل أن الصحة الإنجابية هي شاغل يستمر طوال الحياة للرجل والمرأة،على حد سواء من الطفولة المبكرة إلى الشيخوخة

وفي كثير من الثقافات يبدأ التمييز ضد البنات والنساء من الطفولة ويحدد مسار حياتهن،فالمسائل المتعلقة بالتعليم والرعاية الصحية اللائقة تنشأ في مرحلتي الطفولة والمراهقة وتظل تلك المسائل مطروحة خلال سنوات الإنجاب إلى جانب المسائل المتعلقة بتنظيم الأسرة والأمراض المنقولة جنسياً، وإصابات الجهاز التناسلي والتغذية الكافية والرعاية اللازمة أثناء الحمل ، إضافة إلى المكانة الاجتماعية للمرأة .

فالرجال يحتاجون إلى التنشئة الاجتماعية والتوعية بالمسؤولية الجنسية كما يحتاجون إلى الاستمرار في التوعية ومواصلة الدعم من أجل بلورة سلوك صحي بالمسائل الأسرية،وهنا يحتاج الرجال والنساء على حد سواء إلى البرامج ورعاية الصحة الإنجابية التي تتناسب مع كل المراحل العمرية التي يمرون بها في حياتهم..ما يعني أن الصحة الإنجابية يحتاجها الرجل وتحتاجها المرأة في كل المراحل العمرية منذ الطفولة وحتى الشيخوخة.

الزيادة السكانية والثروة السمكية!

أمين عبدالله إبراهيم

تعتبر البيئة البحرية والساحلية عنصراً حيوياً من عناصر الاتزان للنظام البيئي بشكل عام وذلك نظراً لما تشكله هذه البيئة من مواطن للتنوع البيولوجي ومصدراً رئيسياً للغذاء،حيث كانت الثروة السمكية قبل عدة عقود من الزمن تشكل المصدر الرئيسي لبروتين غالبية السكان في العالم وخصوصاً للفقراء منهم،إلا أن زيادة عدد السكان بهذه الوتيرة العالية والمتسارعة التي يشهدها العالم اليوم قد أسهمت في استنزاف الثروة السمكية،وذلك من خلال الإفراط في الصيد من أجل تلبية احتياجات الشعوب منها،ما أدى إلى انقراض العديد من أنواعها وتدمير مصائدها كما هو الحال بالنسبة للملوثات التي تعمل على تدمير المصائد السمكية كاستخدام البيئة البحرية كمكب للنفايات السامة الخطرة وكذلك عمليات التنقيب عن النفط والغاز والملوثات الصناعية والمنزلية التي تتدفق من اليابسة إلى البيئة الساحلية أو البحرية،كل ذلك ساهم في تدهور النظم الإيكولوجية البحرية مما أدى إلى زيادة أعداء وأنواع الكائنات البحرية التي أصبحت نادرة أو انقرضت،لذلك أصبح هذا التدهور المستمر في المصائد السمكية يعد من أكبر العوامل وأبرزها التي ساهمت في جعل العديد من أنواع الأسماك غذاءً خاصاً فقط للطبقة الغنية دون الفقيرة،ذلك لأن نقص الأسماك في الأسواق أدى إلى وجود خلل واضح في العرض والطلب ما جعل أسعارها تصل إلى مستويات عالية جداً تفوق قدرة الطبقات الفقيرة على التكيف معها وتحملها أو حتى مجاراتها على الأقل.

هذا ذلك من ناحية،ومن ناحية أخرى تعتبر زيادة عدد السكان في المناطق الساحلية بوتيرة متسارعة من المشكلات والتحديات الكبيرة التي تواجه جهود التنمية المستدامة في المناطق الساحلية لأهميتها في قطاع السياحة لما لهذا القطاع من أهمية حضارية واقتصادية كبيرة،إذ يعتبر أحد مكونات الناتج المحلي الإجمالي للعديد من اقتصاديات الدول،ولهذا فإن الحفاظ على البيئة الساحلية من التلوث الناتج عن تصريف مياه الصرف الصحي بشكل مباشر وكذلك الترسبات والمغذيات والمبيدات والقمامة والفضلات وغيرها من الملوثات الأخرى يتطلب بذل مزيد من الجهود للحد من الممارسات والسلوكيات الخاطئة والتي من شأنها أن تزيد من تلوث المياه الساحلية،كما تتطلب البيئة البحرية بذل مزيد من الجهود نحو تنمية واستدامة موارد هذه البيئة البحرية المتجددة وذلك من خلال العمل الجاد على وقف كل الممارسات غير المستدامة كالاصطياد الجائر والعشوائي والذي من شأنه تدمير التنوع البيولوجي في البيئة البحرية ومتابعة ذلك من خلال القيام بعمليات الرصد المستمر للنظم الايكولوجية البحرية والساحلية وحماية مصائد الأسماك من التلوث والتدهور بالحد من استخدام البيئة البحرية كمكب للنفايات النفطية والسامة وغيرها من أجل الإسهام في التخفيف من حدة التدهور للبيئة البحرية والساحلية لكي تنتفع بها الأجيال القادمة ويتحقق الرخاء والرفاه والتنمية الشاملة المستدامة للجميع.

الطلاق في مجتمعنا ..هل أصبح ظاهرة تقرع أجراس الإنذار؟

القاضي الحجي: الطلاق شرخ في لبنة المجتمع ومن أهم أسبابه الاجتماعية الزواج قبل النضج

د. الشوافي:القاسم المشترك في مسائل الطلاق هو التساهل في شروط الاختيار وفقاً لقواعد الإسلام

طلقني!أنت طالق!! كلمات سهلة القول في زماننا الراهن حتى غدا وقعها مألوف على الاسماع،وكأنها بها عند البعض(تميمة سحرية) يتحلل بها قائلها من تبعات الالتزامات الأسرية والمعيشية،وكأني بها كلمة تلفظها الزوجة في لحظات ضغط وفقدان وعي تخال بها الخلاص من زوج سيئ الخلق والمعشر أو بخيل أو...إلخ.

الطلاق في مجتمعنا الإسلامي هل أصبح ظاهرة تستحق أن نقرع لمخاطرها أجراس الإنذار؟

هموم وتساؤلات عديدة حول هذه الظاهرة حملناها إلى كل من القاضي/ سبأ الحجي الأستاذ في كلية الشريعة والقانون بجامعة صنعاء والدكتور/سالم الشوافي أستاذ الفلسفة الإسلامية بكلية الآداب بجامعة صنعاء وقد تحدثنا عن هذا الموضوع فإلى التفاصيل:

استطلاع/فايزة أحمد مشورة

* القاضي سبأ الحجي/مدرس في كلية الشريعة والقانون وقال:

للأسف لا يوجد في المحاكم والجهات القضائية باحثون تستعين بهم المحاكم يقومون بحصر ودراسة الأسباب والمسببات لهذه الظاهرة الاجتماعية وعلى كل أقول أن الطلاق هو أبغض الحلال عن الله عز وجل وأنه قد شرع كآخر الأدوية على سبيل المثل القائل(آخر الدواء الكي).

فالإسلام حرص على بناء المجتمع القويم السليم الذي يقوم على أساس متين من الثقة والترابط والتراحم بين افراده،وقوام المجتمع هي الأسرة التي تمثل اللبنة الأولى في بناء المجتمع فمتى كانت الأسرة قوية متماسكة كان المجتمع قوياً متماسكاً وإذا حدث في الأسرة خلاف أو شقاق كان كالشرخ في الزجاج يبدأ صغيراً ثم ما يلبث أن يتسع ويمتد حتى ينكسر الزجاج بكامله.

فالطلاق هو ذلك الشرخ في لبنة المجتمع الذي قد يصيب المجتمع ويؤدي إلى انهياره،وبهذا ورغم أن الشرخ قد أباحه الإسلام كآخر المعالجات إلا أنه مع ذلك فقد حث على التريث فيه وإمعان النظر قبل اتخاذ القرار فأوجب في الطلاق السني الثابت عن الرسول صلى الله عليه وسلم أن يكون في طهر لم يمسها فيه.

ومعنى ذلك أن لا يستعجل في الطلاق فور ظهور السبب الموجب له بل على المرء أن يتأنى ويمعن النظر أسبوعاً أو أسبوعين أو ثلاثة حتى تحيض وتطهر ثم إن شاء الله طلق أو أمسك فيكون قد راجع نفسه أياما قبل اتخاذ القرار لأهمية الأسرة وخطورة مثل هذا القرار.

ثم أنه بعد ذلك قيده بقيد آخر هو أن جعل للرجل على زوجته ثلاث طلقات لا غير وذلك حتى يتأنى قبل اتخاذ هذا القرار ويحسب عواقبه وإذا كان الطلاق قد كثر في مثل هذه الأيام فإنه في نظري لم يصبح ظاهرة،ومع ذلك فإن الواجب الانتباه مع جميع الأفراد لبحث أسبابه وتلافي مسبباته بإمعان النظر في ذلك نلاحظ تنوع الأسباب المؤدية إلى الطلاق ومنها: أسباب اجتماعية وأسباب ثقافية وأسباب اقتصادية.

ويضيف القاضي الحجي أن أهم الأسباب الاجتماعية هي:-

أولا:الزواج قبل النضج:من المعلوم شرعاً أن الصغير والصغيرة حتى ولو بلغ سن التمييز لا يمكنه إدارة أمواله إدارة كاملة بل يبقى تحت إشراف وليه أو الوصي أو القيم خشية أن يعبث بأمواله كونه لا يعي ما يفعل ولا يحسب عواقب ما يصنع حتى يبلغ رشده،إذ كان حاله كذلك فمن الغريب القول بجواز زواجه أو زواجها وهو مازال صغيراً لا يعي ما الأسرة وما حقوقها وما واجباته نحوها،ومن لا يؤمن على ماله كيف يؤمن على النفس وعلى بناء الأسرة وبناء مجتمع.

ومن الغريب القول بأن الشرع قد أجاز الزواج بالصغيرة قياسا على زواج النبي صلى الله عليه وسلم بأم المؤمنين عائشة رضي الله عنها فالقياس مع الفارق للأسباب التالية:

أن الرسول صلى الله عليه وسلم له خصوصياته ومنها على سبيل المثال جواز الجمع بين تسع نساء مع أنه لا يجوز لسائر المسلمين.

أن الرسول صلى الله عليه وسلم أرق الناس وأكثرهم حكمة ولن يكون فلان أو علان من الناس شيئاً إذ قورن بالرسول صلى الله عليه وسلم.

أن زمان الرسول صلى الله عليه وسلم غير زماننا نجد أن الطفلة تواصل التعليم في المدارس،وتخيل معي أثر ما تحكيه الطفلة التي تزوجت لزميلاتها الصغار في الصف.

وأما السبب الثاني في نظري: فهو سوء التربية: التربية عامل مهم في بناء شخصية الإنسان ذكر كان أم أنثى والمفترض أن التربية في المجتمع الإسلامي تقوم على رعاية الشباب والاهتمام بتنشئتهم تنشئة سليمة وقويمة ليكون عضواً فاعلاً في المجتمع يألف ويؤلف غير أن حدوث خلل في هذه التربية يؤدي إلى بلوغ الشاب أو الشابة مشوباً بالعيوب مما يؤدي إلى عدم تمكنه من بناء أسرة وتنتهي بالطلاق.

وسبب حدوث الخلل في التربية أمران:

الأول / الدلال الزائد: الدلال الزائد للطفل أو الطفلة يجعل الطفل ينشأ نشأة معيبة ظاناً كل شيء ملكاً له يعبث به كيف يشاء فينشأ الطفل أو الطفلة مصاباً بعقدة الأنانية المفرطة التي تجعله ينظر إلى الطرف الآخر وكأنه سلعة ملكه يسيرها ويسخرها كيف شاء فيؤدي إلى عدم التوافق بين الطرفين ومن ثم الفراق.

والثاني على عكس الأول هو الإهمال الزائد: فالإهمال الزائد للطفلة أو الطفل يجعله ينشأ نشأة معيبة لا يبالي فيما يصنع ولا يراعي ما يقول وغالباً ما يحاكي السلوكيات المختلة فيبلغ وهو على تلك السلوكيات فما أن يتزوج حتى يحاول مواجهة النصف الآخر بتلك السلوكيات المشينة الأمر الذي يؤدي إلى عدم التوافق ومن ثم الفراق.

وأما الأسباب الثقافية فأهمها سببان أولها الفوارق العلمية والتعليمية:

فالفوارق العلمية بين الطرفين يؤدي إلى عدم انسجام الطرفين لا سيما إذا كانت المرأة قد بلغت قدراً كبيراً في التعليم والزوج محدود المستوى مما يصيبها بالغرور ويؤدي إلى قيام الخلاف بين الطرفين.

والسبب الثاني:المحاكاة للقنوات الفضائية الدخيلة والتأثر بها وما أكثر الفضائيات في هذا الزمان سواء من قبل الزوج أو الزوجة،فترى أحدهما يتأثر بما يبث في تلك القنوات ويحاول انتقاد الطرف الآخر بأنه يشبه ذلك العارض أو تلك العارضة و.و..إلخ مما يؤدي إلى الخلاف بينهما.

وكذا التأثر بالثقافات الغربية ومحاولة تقليدها رغم عدم اتفاقها مع ديننا ومعتقداتنا وعاداتنا مما ينتج عن ذلك خلاف بين الزوجين.

بالإضافة إلى ذلك فإنه غالباً ما يؤثر قلة دخل الفرد في علاقة الزوجين ويؤدي إلى قيام نزاعات وخلافات بينهما لا سيما إذا كانت الزوجة كثيرة الطلبات،وتتأثر بإيحاءات قريباتها وتحاول تقليد جاراتها ما يثقل كاهل الزوج ويؤدي إلى التنافر بين الطرفين.

وما ظهر من زيجات في هذا الزمان والتي حاول بعض الفقهاء القول بجوازها مثل زواج المسيار- وزواج الفرند- والزواج السياحي،سببها العامل الاقتصادي أولاً ثم العوامل الثقافية الأخرى والشروط والعادات المستوردة من الغرب فمن لا يتمكن من إيجاد شقة للسكن يلجأ إلى هذا النوع من الزواج،والمجتمع الذي يعاني من الظروف الاقتصادية الصعبة ينتشر فيه الزواج السياحي.

وكل هذه الأنواع من الزواج تخالف القواعد الشرعية والغاية من الزواج وهي بناء الأسرة والمجتمع السليم المتماسك،وكأن القائلين بجواز هذه الأنواع لا ينظرون إلى الزواج إلا من جانب واحد هو إشباع الغرائز وقضاء النزوات،وبإمعان النظر في تلك الزيجات في الدول التي قالت بجوازها نجد أن معظمها ينتهي بالطلاق.

ففي السعودية ينتهي زواج المسيار بالطلاق في(90%)من حالاته وفي البحرين وبعض محافظات اليمن ينتهي الزواج السياحي بالطلاق في(99%) من حالاته ومن تلك الزيجات في نظري هي الوجه الآخر لزواج المتعة المنهي عنه شرعاً.

وعن الحلول والمعالجات المناسبة لهذه المسألة يقول القاضي الحجي أهم وسائل العلاج في نظري هي ما يلي:

1- الاهتمام بالتربية السليمة المتزنة للأطفال ذكوراً وإناثاً فينشؤون نشأة سليمة قائمة على روح المحبة والتراحم وخلق روح القناعة بينهم والبعد عن الأنانية.

2-العمل على نشر العلم بين الصنفين وحثهم على بلوغ أعلى مستويات العلم قبل الزواج.

3-البعد عن زواج الصغار ذكوراً وإناثاً.

4- التأكيد على عدم جواز الزيجات المبتدعة مثل زواج المسيار والفرند والسياحي ودراسة المسببات الداعية إلى ذلك والعمل على علاجها بخلق روح القناعة بقين أفراد المجتمع والبعد عن الشروط المجحفة كالشقة وغيرها ما يدفع الشباب إلى اللجوء إلى الزواج بطرق ما أنزل الله بها من سلطان.

الإشتراطات الربانية للزواج

* أما الدكتور /سالم الشوافي فقد تحدث من جانبه وقال:

قبل الحديث عن الطلاق،ينبغي الحديث أولاً عن الزواج،فإذا كان الزواج قائماً وفقاً للشروط والقواعد التي وضعها الإسلام،فسيكون من ثماره المودة والمحبة،والخلل في تحكيم تلك الاشتراطات الربانية التي جعلها الله على لسان نبيه الخاتم صلوات الله عليه وعلى آله ولا أظن أن أحداً من المسلمين لم يسمع بحديث المصطفى (تنكح المرأة لأربع لمالها ولجمالها ولحسبها ولدينها فاظفر بالذات الدين تربت يداك).

وأضاف بأن المتتبع لوقائع حالات الطلاق في نطاق المجتمعات الضيقة والمحدودة كالقرى والحارات الصغيرة وهي مجتمعات لا تختفي منها الوقائع ومسبباتها لا يحدث فيها الطلاق فجأة بل يكون له مقدمات وجرت محاولة إصلاح وتقريب بين الزوجين للإبقاء على رباط الزوجية ومنع الأسرة من التفكك غير أن المتتبع لحالات الطلاق في محيطه الضيق يجد القاسم المشترك فيها جميعا هو التساهل في شروط الاختيار وفقاً لقواعد الإسلام في الاختيار.وكل ما يمكن أن يكون سبباً آخر،مثل المسألة الاقتصادية والإطماع والبخل،والخلافات الأسرية الضاغطة على الزوج أو الزوجة وغير ذلك من الأسباب والمسببات التي تتعدد بتعدد حالات الطلاق وهي على تعددها تعود إلى غياب الفهم والتربية على أساس المنهج القرآني والهدي النبوي في بناء الأسرة،نواة المجتمع والأمة الإسلامية التي قال فيها الحق سبحانه وتعالى(كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله).

بورجي في افتتاح دورة تدريب قيادات من وزارة الداخلية حول الإيدز

الإيدز ليس مشكلة عابرة بل قضية اقتصادية واجتماعية

القوات المسلحة والأمن شركاء في مكافحة الإيدز إلى جانب دورهم في حفظ الأمن والسكينة

■ افتتاح دورة تدريب قيادات من وزارة الداخلية حول الإيدز

صنعاء /بشير الحزمي :

تختتم بالعاصمة صنعاء دورة تدريب عدد من القيادات في وزارة الداخلية حول الإيدز والتي نظمتها على مدى أسبوع وحدة مشروع الإيدز بالأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان بالتعاون مع وزارة الداخلية وذلك بمشاركة 22 شخصاً من قيادات وزارة الداخلية من مختلف محافظات الجمهورية.

وقد أكد الأمين العام للمجلس الوطني للسكان الدكتور / أحمد علي بورجي في افتتاح الدورة أهمية الشراكة لمكافحة الأدواء والأسقام وأشار إلى أن مكافحة الإيدز من قبل أفراد الأمن تأتي إلى جانب دورهم في حفظ الأمن والسكينة .

وأوضح أن الإيدز ليس مشكلة عابرة بل هو قضية اقتصادية واجتماعية ذات مغزى وأهمية كبرى وقال أن هذه الدورة التي سيتلقى فيها المشاركون المعارف والمهارات اللازمة سيستفيدون منها الاستفادة الكبيرة وستمكنهم من القيام بواجباتهم ومسؤولياتهم على الوجه المطلوب. وأشار إلى أن دول العالم الثالث يمثل الإيدز إحدى المشاكل التي تؤثر على اقتصادياتها حيث تشير الإحصائيات إلى أن معدلات الإصابة في الدول الفقيرة هي من أعلى المعدلات في العالم .

وأضاف أن هذا الوقت هو المناسب لتكثيف الأنشطة التوعوية للتعريف بمشاكل الإيدز لأنه كلما زادت المعرفة زادت لدى المجتمع المعرفة بالمرض.

واعتبر مريض الإيدز معضلة وعبارة عن بؤرة لنقل الإيدز إلى الآخرين.

وشدد على ضرورة الوصول بالوعي والمعرفة إلى جميع الناس في المجتمع وبخاصة إلى أولئك الفقراء والفئات التي يحصرها المرض والتي توجد بها الكثير من المشاكل الاجتماعية.

وقال أمين عام المجلس الوطني للسكانمن الضروري أن نتعامل مع مريض الإيدز بصورة إنسانية حتى لا تنتهك حقوقه.

وأشار إلى ضرورة تعامل الجميع في إيصال المعرفة إلى كل شرائح المجتمع في القوات المسلحة والأمن منوهاً بدور الخطباء والمرشدين في هذا الجانب من خلال رسالة المسجد كما هو دور القوات المسلحة والأمن من خلال رسالة المعسكر.

وأكد أمين عام المجلس الوطني للسكان في ختام كلمته في افتتاح الدورة على أهمية محاربة الإيدز والوقوف أمامه وقفة موضوعية وأن توضح المفاهيم الخاطئة حول طرق ووسائل انتقاله.

من جانبه أكد الدكتور عبد الله عبد الكريم العرشي المدير التنفيذي لوحدة مشروع الإيدز بالأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان أهمية هذا اللقاء الذي يتوج مدى الوعي والإحساس من قبل الجميع بخطورة هذا المرض.

وأعتبر أن التفاعل من قبل منتسبي وزارة الداخلية لمواجهة هذا المرض هو أكبر دليل على هذا الوعي والإحساس بخطورة هذا المرض.

ونوه إلى جسامة المشكلة والخطر القادم إلى كل مكان نتيجة إنتشار هذا المرض الخطير الذي ينتشر بسرعة فائقة في المجتمعات ويحصد الملايين من البشر سنوياً في أرجاء العالم الذي نحن جزء منه ولسنا بمعزل عنه.

وأشارا إلى أن وحدة مشروع الإيدز تعول من هذه الدورة الكثير لأن المشاركين فيها هم درع اليمن وحماته في كل المجالات .

وأكد على أنه بالتعاون والعمل المشترك سوف نحمي مجتمعنا من هذا المرض الفتاك الذي حصد حتى الآن من أرواح أبناء بلادنا ما يقارب من (2493) شخصاً وهي حالات مسجلة وهناك أيضاً حوالي(28) ألف حالة غير معروفة.

وتمنى أن يخرج المشاركون في هذه الدورة بالمعارف والمهارات اللازمة التي تجعل منهم مدربين لغيرهم في هذا المجال.

هذا وكانت قد ألقيت في افتتاح الدورة كلمتان من قبل الأخ العقيد / أحمد عبدالله مذكور مدير عام إدارة السجون بأمانة العاصمة والرائد/ يحيى حفظ الله المصري منسق الدورة أكدا في مجملها على أهمية الدورة والدور الهام الذي يضطلع به أفراد القوات المسلحة والأمن في مكافحة الإيدز ونشر الوعي بمخاطر وطرق انتقاله وكيفية الوقاية منه وذلك في صفوف قوات الأمن باعتبارهم يمثلون شريحة واسعة من المجتمع.

الناطق الرسمي لأحزاب التحالف الوطني ..لـ (14 أكتوبر):

الأحزاب السياسية مقصرة في تبنيها لقضايا السكان

صنعاء /بدر الهشم:

انتقد الأخ/ صلاح الصيادي الناطق الرسمي باسم أحزاب التحالف الوطني غياب دور الأحزاب السياسية وتقصيرها تجاه القضايا السكانية.

وقال: إن هذه الأحزاب لا تدرك خطورة الانفجار السكاني الكبير وآثاره السلبية على حياة الفرد والمجتمع والتنمية في البلاد وأنها أي الأحزاب مقصرة تماماً في تبني القضايا السكانية والإسهام في إيجاد الحلول لها مشيراً إلى أن تناول بعض هذه الأحزاب القضايا السكانية بين الحين والأخر هنا وهناك لا يخدم المصلحة الوطنية والعمل السكاني بقدر ما يخدم مصالح حزبية ضيقة وللمكايدة السياسية بعيداً عن المصلحة الوطنية التي تستدعي تضافر جهود الجميع وعلى كافة المستويات لتصدى للمشاكل السكانية الناجمة عن الزيادة السكانية والتي سيكون لها آثار مدمرة على حياة الفرد والمجتمع مستقبلاً في حال عدم السيطرة على معدلات النمو والخصوبة المرتفعة في اليمن.

وكشف الصيادي في تصريح لـ(14 أكتوبر) عن دور كبير ستقوم به أحزاب التحالف يخدم العمل السكاني ويتمثل في تبني هذه الأحزاب القضايا السكانية في أدبياتها ووثائقها وبرامجها الانتخابية بالإضافة إلى توجيه الصحف الصادرة عن أحزاب التحالف بتخصيص مساحات مختلفة فيها لتكثيف التوعية السكانية من خلالها.

وأوضح أن هذا التوجه لأحزاب التحالف الوطني يأتي انطلاقاً من مسؤوليتها الوطنية تجاه قضايا الوطن والمواطن واستشعارها وتنبيهها للمخاطر المستقبلية بسبب الزيادة السكانية.

وثمن الصيادي الجهود الطيبة التي تبذلها الأمانة العامة مجلس الوطني للسكان في التصدي للمشاكل السكانية وتوعية الجماهير بها